مقتطف الصحف الصهيونية

الجمعة 26 كانون الثاني 2024

مقالات

i24NEWS: استطلاع معاريف: غانتس يواصل تعزيز قوته

يشير الاستطلاع إلى تقلبات طفيفة في عدد المقاعد في بعض الأحزاب مقارنة بالأسبوع الماضي

على خلفية الإحساس بجمود القتال في قطاع غزة وقضية المختطفين، وبعد الكارثة الثقيلة التي أسفرت عن سقوط 21 قتيلاً، فإن الركود استمر هذا الأسبوع أيضاً في خريطة المقاعد السياسية. ولم يطرأ أي تغيير في قوة الكتل السياسية، وفقًا لاستطلاع "معاريف" الذي أُجري بالتعاون مع شركة "Lazar Researches" برئاسة الدكتور مناحيم لازار، وبمشاركة Panel4All.

يشير الاستطلاع إلى تقلبات طفيفة في عدد المقاعد في بعض الأحزاب مقارنة بالأسبوع الماضي. حيث زاد عدد المقاعد بمقعد واحد لكل من حزبي معسكر الدولة ويهدوت هتوراة، بينما شهد حزبا إسرائيل بيتنا وعوتسما يهوديت انخفاضًا بمقعد واحد.

هذه التغييرات الطفيفة قد تعكس التحولات الدقيقة في التوجهات السياسية والرأي العام خلال الفترة المذكورة، وربما تكون مرتبطة بالأحداث والمواقف التي شهدتها الساحة السياسية في تلك الفترة. تلك التغيرات تعكس عمومًا مدى الاستقرار أو الاضطراب في البيئة السياسية.

التغييرات الطفيفة في صورة مقاعد الأحزاب لم تؤثر على خريطة مقاعد الكتل السياسية، حيث استمرت دون تغيير للأسبوع الثالث على التوالي، حيث يبلغ عدد مقاعد الأحزاب في الائتلاف 44 مقعدًا مقابل 66 مقعدًا لأحزاب المعارضة، دون احتساب الجبهة والعربية للتغيير.

يبين الاستطلاع أن غالبية المستطلعين، وتبلغ نسبتهم 52%، يرون بيني غانتس أكثر ملاءمة لمنصب رئيس الوزراء مقارنة ببنيامين نتنياهو الذي يراه 32% من المستطلعين ملائما للمنصب. وقد ارتفعت نسبة تأييد غانتس في هذا الأسبوع بنسبة 2% مقارنة بالاستطلاع السابق.

* * *

i24NEWS: إسرائيل: مسؤول أمني كبير يعرب عن خشيته من انزلاق المشهد في الضفة الغربية نحو انتفاضة بدفع أحزاب سياسية في الحكومة

أطلق مسؤول كبير في المؤسسة الأمنية تحذيرات من السياسيين الذين يضغطون على رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لجهة المماطلة بشأن السماح للعمال الفلسطينيين في الضفة الغربية بالدخول للعمل في إسرائيل لما في ذلك من إسقاطات على الشارع الفلسطيني حيث يخشى من انضمام فلسطينيي الضفة إلى حلقة الصراع مع تفاقم البطالة من جهة وتقدم العمليات الحربية في قطاع غزة ضد حماس، على ما كشف موقع واينت الخميس.

وتابع المسؤول دون الكشف عن اسمه: "تلك الأحزاب السياسية التي تعمل على التحريض، والتي تدعو إلى تقويض السلطة الفلسطينية، وتصر على منع دخول العمال الفلسطينيين، يقودوننا بصورة واعية إلى الانتفاضة الثالثة، وربما عن عمد.

وبحسب التقرير، فإن الجيش الإسرائيلي ينشط بقوة في الضفة الغربية منذ بداية الحرب وعلى نحو مركز وعميق، لم نشهد له مثيل منذ أيام حملة "السور الواقي ." واستغرقت بعض العمليات الأمنية نحو 40 و60 وحتى 70 ساعة في أماكن مثل جنين ونور شمس وطولكرم وغيرها تم خلالها قتل مئات المسلحين، وتم اعتقال الآلاف، من بينهم حوالي 1500 عنصر من حماس، واستخدمت طائرات سلاح الجو إلى جانب معدات هندسية ثقيلة.

ويرى بعض المسؤولين الأمنيين أن الواقع في الضفة الغربية تغير نتيجة لهذه العمليات، لكن المؤسسة الأمنية تخشى أن تنهار إنجازات العمليات وتذهب هباءً خلال أشهر قليلة، إذا ما لم يتم وضع السلطة الفلسطينية في الصورة.

وأوضح المسؤول الأمني أنه لا يتحدث عن "تحركات سياسية واسعة النطاق. ولكن عن أشياء بسيطة مثل إدخال العمال، التعاون الأمني. أمور صغيرة من شأنها تعزيز السلطة"، مضيفاً أن "السلطة لم تكن لتدخل تلك الأماكن التي نفذ فيها الجيش مهام متشعبة وأنه يجب الحفاظ على كل العمل الذي قمنا به اليوم."

* * *

i24NEWS: على خلفية موقفها من الحرب في غزة: إسرائيل تدرس عدم تجديد العمل باتفاقية المياه مع الأردن

كشفت هيئة البث الرسمية كان الخميس عن أن وزارة الطاقة الإسرائيلية تدرس إمكانية عدم تمديد اتفاقية المياه مع الأردن على خلفية التصريحات المناهضة لإسرائيل التي أطلقها مسؤولون أردنيون كبار في المملكة على رأسهم **وزير الخارجية أيمن الصفدي** الذي ندد بعمليات القصف المتواصلة على غزة داعيا إسرائيل إلى وقف الحرب وإدخال مساعدات إنسانية لصالح السكان الذين نزحوا عن شمال غزة. وبموجب اتفاقية المياه المعمول بها، ستقوم إسرائيل بنقل 100 مليون متر مكعب من المياه إلى الأردن كل عام، بدلاً من 50 مليون متر مكعب من المياه كما نصت اتفاقية السلام – وذلك مقابل إنتاج الكهرباء لإسرائيل. وولد هذا الاتفاق في إطار التعاون الثنائي للخروج من أزمة المياه الكبيرة التي تعاني منها المملكة من جهة وتعزيز الطاقة الكهربائية لإسرائيل من جهة أخرى .

ووفق النشر فإنه لم يتم اتخاذ قرار نهائي بهذا الشأن بعد، ويعتمد الأمر على تطور العلاقات مع الأردن التي تأثرت إلى حد بعيد مع إطالة أمد الحرب وبحال لم يتم تمديد الاتفاقية، فسينتهي العمل بها هذا العام. وكان الصفدي نفسه قد قال على خلفية الحرب المتواصلة "إن **إسرائيل تخاطر في تحويل وثيقة السلام إلى وثيقة يعلوها الغبار**، بسبب التأثير السلبي

والمحرض للرأي العام. إذا كانوا لا يصغون لأصدقائهم وحلفائهم في الولايات المتحدة وأوروبا فذلك يدق ناقوس الخطر، إنهم يغمضون أعينهم عن رؤية الحقيقة البشعة التي ينتجونها."

كما ذهبت التصريحات الغاضبة باتجاه التأكيد على أن **الأردن يخطط للانضمام الى الدعوى التي قدمتها جنوب إفريقيا** الى محكمة العدل الدولية في لاهاي، والتي تتهم فيها إسرائيل بارتكاب "إبادة جماعية" في غزة، وهو ما لن تكون إسرائيل قادرة على المضي معه بسلام.

* * *

بعد الدعوى ضد إسرائيل: شركة العال الإسرائيلية توقف رحلات الطيران لجنوب افريقيا

شركة "ال عال" الإسرائيلية ستوقف تشغيل خط الطيران الى جنوب إفريقيا بسبب النقص بعدد المسافرين، والذي يرجع بسبب الدعوى الأخيرة التي قدمتها الأخيرة ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي . ويشار الى أنه، بعد ظهر اليوم ستتخذ المحكمة في هولندا قرارها بالدعوى المقدمة من قبل جنوب افريقيا ضد إسرائيل "بتهمة الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين" خلال الحرب في غزة .

وقال مسؤول في الشركة الى "والا" إنه على ضوء الوضع الأمني والدعوى في لاهاي، الإسرائيليون لا يريدون الطيران الى جنوب افريقيا ويفضلون وجهات أخرى مثل طوكيو، الولايات المتحدة وتايلاند. وأضاف:"نحن نشهد هذا من خلال قلة الطلبيات وعدد الإلغاءات الكبير". وأضاف نفس المسؤول أن هناك ارتفاع كبير بالطلبات للوجهات الأخرى البعيدة طويلة المدى .

* * *

مراقب الدولة لرئيس الأركان: لا يكفي تحقيق داخلي في الجيش الإسرائيلي

رد مراقب الدولة ماتينيو إنجلمان مساء الخميس على رسالة رئيس الأركان، اللواء هرتسي هاليفي. وأشار ماتينيو إنجلمان، إلى أن عملية التدقيق في الجيش الإسرائيلي تشمل التعاون مع وكالات أمنية أخرى بالإضافة إلى الجيش. ويبدو أنه يعتبر أن هذا التعاون يتطلب مستوى من الاهتمام المختلف عن الجوانب المتعلقة بالجانب العسكري. بمعنى آخر، يبدو أنه يشير إلى أن هناك جوانب أمنية أو إدارية أخرى يتم التدقيق فيها بجانب الجوانب المتعلقة بالقطاع العسكري في الجيش الإسرائيلي. قد يكون هذا النوع من التعاون مشتركًا في مجالات الاستخبارات، الأمن الوطني، أو الجوانب القانونية الأخرى ذات الصلة.

والتقى يوسي فوكس، سكرتير الحكومة مع مراقب الدولة، ماتينيو إنجلمان، وطلب منه دراسة تأجيل التحقيق خلال فترة الحرب، بناءً على طلب نيابة عن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. الهدف من ذلك هو تجنب تشتيت الجهود الحربية والحفاظ على تركيز الجيش الإسرائيلي على المجهود العسكري خلال النزاع.

يبدو أن هذا الطلب يأتي في سياق محاولات الحكومة الإسرائيلية، وعلى رأسها رئيس الوزراء، لتأجيل أو تخفيف الضغط السياسي والقانوني خلال فترة الحرب، وهو ما يعكس الرغبة في تقديم الدعم الكامل للجيش وتجنب أي تشتت للجهود أو تعطيل للعمليات العسكرية.

نذكر أن هاليفي حذر إنجلمان من أن طلبه إجراء تحقيق في المجالات المتعلقة بجيش الدفاع الإسرائيلي في أعقاب 7 أكتوبر/تشرين الأول وتبدو المخاوف المعبر عنها بوضوح في تحذيرات هاليفي لإنجلمان بشأن تأثير إجراء التحقيقات في الجيش

الإسرائيلي خلال فترة الحرب في غزة. يشير هاليفي إلى أن مثل هذه التحقيقات قد تشتت الانتباه والجهود القيادية بعيدًا عن الجهود العسكرية الجارية، وتؤثر على قدرة القيادة على اتخاذ القرارات وتنفيذ العمليات بفعالية.

بشكل عام، ينبغي أن تكون هذه التحقيقات موضوع تقدير شديد، حيث يجب أن تكون الأولوية القصوى لدعم الجهود العسكرية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية خلال النزاع. تعتبر هذه التحقيقات ضرورية لاستخلاص الدروس وتحسين الأداء في المستقبل، ولكن يجب أيضًا أن يتم تنفيذها بطريقة تجنب التشتت والتأثير السلبي على الجهود العسكرية المستمرة.

إن تأكيد إنجلمان بشأن جاهزية كبار المسؤولين والهيئات الحكومية للتعاون مع عمليات التدقيق يشير إلى الالتزام بالشفافية والمساءلة. يبدو أن هذه العمليات ستشمل تقييمًا شاملاً للفشل الحاصل وتحديد الأسباب التي أدت إلى ذلك.

يعكس هذا النهج إرادة حكومية للبحث عن الحقيقة والتعلم من الأخطاء، وهو جزء أساسي من عملية تحسين الأداء وضمان تحقيق الفعالية في المستقبل. من خلال هذه العمليات، يمكن توفير إجابات للمواطنين والشفافية في التعامل مع القضايا الهامة التي تمس حياتهم وسلامتهم.

* * *

تايمز أوف اسرائيل: استطلاع رأي: أكثر من نصف الإسرائيليين يشعرون بخيبة أمل من تعامل كابينت الحرب مع الصراع ضد حماس

دراسة المعهد الإسرائيلي للديمقراطية تجد أن 53.8% من الجمهور غير راض عن المنتدى المكون من ثلاثة أعضاء الذي يشرف على القتال، 50.4٪ يؤيدون إجراء تحقيق بالفعل في الإخفاقات التي مكنت هجوم 7 أكتوبر

غالبية الإسرائيليين غير راضين عن الطريقة التي يتعامل بها كابينت الحرب مع الحرب ضد حماس في غزة، ويؤيد ما يزيد قليلا عن النصف منهم إجراء تحقيق فوري في كيفية حدوث الهجوم المدمر على البلاد الذي أدى إلى بدء الحرب، بحسب استطلاع رأي نُشر يوم الأربعاء.

الاستطلاع، الذي أجراه المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، وجد أيضا أن الغالبية تعارض إطلاق سراح جميع الأسرى الأمنيين الفلسطينيين المحتجزين لدى إسرائيل مقابل تحرير جميع الرهائن الإسرائيليين المحتجزين لدى الفصائل الفلسطينية في غزة والبالغ عددهم 130.

واضعا جانبا الانقسام السياسي العميق والمستمر حول خطط الحكومة لإصلاح جهاز القضاء، انضم بيني غانتس مع حزبه "الوحدة الوطنية" من المعارضة الى الإئتلاف عندما بدأت الحرب. غانتس هو واحد من ثلاثة وزاء في كابينت الحرب الذي يشرف على الصراع، إلى جانب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع يوآف غالانت.

ومع تقدم الحرب، أفادت تقارير بوجود توتر في كابينت الحرب، حيث دخل نتنياهو في صدام مع العضوين الآخرين ومع مستشاري المجلس. في وقت سابق هذا الشهر، ورد أن غالانت غادر جلسة لكابينت الحرب غاضبا بسبب خلاف مع رئيس الوزراء حول الأشخاص الذين يُسمح لهم بالجلوس في الاجتماع.

ردا على سؤال حول شعورهم إزاء أداء كابينت الحرب، فقط 40.8 بالمئة ردوا بأنه أداء "جيد جدا" أو "جيد بما فيه الكفاية". أكثر من النصف (53.8) قالوا إنه غير راضين عن عمل الكابينت، في حين لم يكن لدى 5.4٪ رأي.

وقال ما يزيد قليلا عن نصف المستطلعة آراؤهم (54.7٪) إن حزب "الوحدة الوطنية" يجب أن يبقى في الحكومة، في حين قال 32.7٪ إنهم يفضلون انسحابه من الحكومة. بقية المشاركين في الاستطلاع (12.6٪) قالو إنها لا يعرفون ما الذي ينبغي على الحزب فعله.

وفيما يتعلق بإمكانية إجراء صفقة تبادل واسعة النطاق تشمل إطلاق سراح جميع الأسرى الفلسطينيين المحتجزين في إسرائيل مقابل الافراج عن جميع الرهائن الذين ما زالوا محتجزين في غزة، فإن معظم الإسرائيليين (51.8٪) يعارضون الفكرة، حسبما وجد الاستطلاع. 39.5٪ فقط يدعمون صفقة كهذه، في حين قال 8.7٪ إنهم لا يعرفون.

وبالمثل، يعتقد ما يزيد قليلا عن نصف الجمهور (50.4٪) إنه يجب أن يكون هناك تحقيق بالفعل في كيفية حدوث هجوم 7 أكتوبر، وسط تقارير عن اخفاقات استخباراتية وعسكرية فشلت في اكتشاف استعدادات حماس حتى عندما كانت هناك تحذيرات وعندما أثار جنود وضباط مخاوف. هناك أيضا اتهامات بأن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، معظمهما في عهد نتنياهو، اعتمدت نهجا خاطئا مفاده أن حماس مردوعة من تنفيذ هجوم كبير على البلاد.

أكثر من ربع الجمهور (26.7٪) يدعمون تحقيقا فوريا، وهو ما يعارضه 42.6٪ ممن شملهم استطلاع الرأي، في حين قال سبعة بالمئة إنهم لا يعرفون. الحكومة تصر على أن لجنة التحقيق الرسمية يجب تشكيلها فقط بعد انتهاء الحرب.

وكانت الآراء حول تلبية المطالب الأمريكية بشأن الحرب أو الحفاظ على الاستقلال في اتخاذ القرارات متعادلة تقريبا، حيث قال 41.6٪ إن على القدس التصرف بالتنسيق مع واشنطن، بينما قال 43٪ إن على القيادة الإسرائيلية أن تتخذ قراراتها بنفسها، وقال 15.4٪ أنهم لا يعرفون كيف يجب على إسرائيل معالجة هذه المسألة. ولقد تصاعدت التوترات بين القدس وواشنطن بشأن الخسائر في صفوف المدنيين الفلسطينيين والرؤية لمستقبل غزة بمجرد انتهاء القتال.

وهناك قضية رئيسية أخرى وهي عودة سكان الجنوب إلى منازلهم التي تم إخلاؤها بسبب القتال. وتسعى الحكومة إلى تشجيع العودة في الأسابيع المقبلة. ومع ذلك، فإن إطلاق حماس للصواريخ، والذي بدأ بهجوم 7 أكتوبر مستمر، مع قصف متقطع على التجمعات السكانية القريبة من الحدود. وقال نصف المشاركين في الاستطلاع (50.1٪) إنه لا ينبغي تشجيع السكان على العودة إلى منازلهم في الوقت الحالي، بينما رأى 37.9٪ أنه ينبغي القيام ذلك، في حين أن 12٪ لم يكن لديهم رأي.

ويرى معظم الجمهور أن الحرب مستمرة لبعض الوقت، حيث يقول 67.9٪ إنهم يعتقدون أنها ستستمر لأكثر من شهرين، ويقول 45.9٪ إنها ستستمر لأكثر من أربعة أشهر. كما تم تسجيل تقديرات من شهر إلى شهرين (11٪)، وأسبوعين إلى شهر (2.7٪)، وأسبوعين آخرين فقط (1.2٪). لكن 17.1% قالوا إنهم لا يعرفون إلى متى ستستمر الحرب. تحدث مسؤولون حكوميون وعسكريون عن استمرار الصراع طوال عام 2024.

وقال أكثر من النصف ممن شملهم استطلاع الرأي أن استهلاكهم للأخبار قد انخفض مقارنة بالوقت الذي قضوه في أعقاب الأحداث في الأسابيع الاولى التي تلت 7 أكتوبر. وبشكل عام، يعتقد 83.2٪ أن الجمهور الإسرائيلي يقف بشكل جيد في مواجهة الحرب، في حين يرى 12.5٪ عكس ذلك، وقال 4.3٪ إنهم لا يعرفون.

فيما يتعلق بتقييم أداء الجيش الإسرائيلي في الحرب، يشعر 80.7٪ إن أداءه جيد، في حين يرى 16.2٪ إن الأداء ليس جيدا وردّ 3.2٪ بأنهم لا يعرفون، منذ بداية العملية البرية في غزة، قُتل 216 جنديا في المعارك.

تم إجراء استطلاع الرأي في 14-17 يناير عبر الانترنت وهاتفيا، وشارك فيه 502 شخصا باللغة العبرية و 111 آخرين باللغة العربية. وقال المعهد الإسرائيلي للديمقراطية في بيانه إن هامش الخطأ في الاستطلاع بلغ 4.04٪.

* * *

تايمز أوف اسرائيل: مسؤول إماراتي كبير: السلام الدافئ مع إسرائيل "قد يتحول إلى بارد" إذا استمرت الحرب في غزة

بقلم جيكوب ماغيد

التصريحات لـ"تايمز أوف إسرائيل" تشير أيضا إلى أن الدول الموقعة على اتفاقيات إبراهيم لا تفكر في قطع العلاقات، لكنها تشير أيضا إلى أن العلاقات قد تصبح مماثلة لتلك الباردة التي تربط إسرائيل بمصر والأردن

حذر مسؤول إماراتي كبير يوم الأربعاء من أن الحرب الطويلة في غزة تخاطر بتحويل علاقات أبو ظبي الناشئة مع إسرائيل إلى "سلام بارد." وقال المسؤول لـ"تايمز أوف إسرائيل" شريطة عدم الكشف عن اسمه: "كلما طال أمد هذه [الحرب]، أصبحت إسرائيل أكثر عزلة. حتى السلام الدافئ يمكن أن يتحول في النهاية إلى سلام بارد."

ويبدو أن هذا التحذير هو الأكثر صرامة الذي تلقته إسرائيل منذ اندلاع الحرب من شركائها في "اتفاقيات إبراهيم" – الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب – الذين قاموا بتطبيع العلاقات مع اسرائيل قبل أقل من أربع سنوات. وتشير التصريحات إلى أن الإمارات لا تفكر في قطع علاقاتها مع إسرائيل، لكن تلك العلاقات قد تصبح مماثلة لتلك التي تربط إسرائيل بمصر والأردن. وقد أبرمت القاهرة وعمّان معاهدتي سلام مع إسرائيل منذ عقود، لكن هذه العلاقات تظل إلى حد كبير على المستوى الحكومي، حيث يفضل البلدان إبقائها بعيدة عن الأضواء، في الوقت الذي يصبح فيه الصراع-الإسرائيلي الفلسطيني أكثر استعصاء على الحل.

وكانت اتفاقيات التطبيع مع الدول الشريكة في "اتفاقيات إبراهيم" – وخاصة الإمارات – أعمق بكثير منذ البداية، حيث زار أكثر من مليون إسرائيلي الإمارات ونمت التجارة بين البلدين إلى أكثر من 5 مليارات دولار.

وتراجعت العلاقات الحكومية رفيعة المستوى بعد تشكيل حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو المتشددة في ديسمبر 2022، وتوقفت تقريبا منذ الحرب. تواصل إسرائيل تشغيل سفارتها في أبو ظبي، لكن كان هناك انحسار في الأحداث والاجتماعات العامة. وتحدث نتنياهو عدة مرات منذ 7 أكتوبر مع الرئيس الإماراتي محمد بن زايد، لكن في مكالمتهما الأخيرة، ضغط رئيس الوزراء على الزعيم الإماراتي لكي تدفع أبو ظبي رواتب البطالة للعمال الفلسطينيين الذين منعتهم اسرائيل من العودة إلى وظائفهم في إسرائيل، وفقا لمسؤول إسرائيلي، مؤكدا تقريرا لموقع "أكسيوس". ورفض بن زايد الفكرة جملة وتفصيلا وصُدم من جرأة الطلب. ومع ذلك، عارض مستشار الرئيس الإماراتي أنور قرقاش هذا الشهر فكرة قطع العلاقات مع إسرائيل بسبب الحرب، موضحا أن إقامة العلاقات في المقام الأول كانت "قرارا استراتيجيا" تم اتخاذه على المدى الطويل، مع الإدراك بأنه ستكون هناك مطبات على طول الطريق.

نفس العبارة – "قرار استراتيجي" تم استخدامها من قبل المسؤولين الأردنيين والمصريين والبحرينيين والمغاربة الذين تحدثوا مع "تايمز أوف إسرائيل" في الأسابيع الأخيرة، في إشارة إلى أن تطبيع العلاقات مع القدس هو جزء من نهج إقليمي أوسع وأنهم لا ينوون قطعها. ومع ذلك، وضح مسؤولان عربيان أن أي تحرك قد تقوم به إسرائيل لتهجير الفلسطينيين بأعداد كبيرة من شأنه أن يغير هذه الحسابات.

* * *

يديعوت أحرونوت: هل كانت إيران وراء رفع جنوب إفريقيا دعواها ضد إسرائيل في "لاهاي"؟

بقلم بن – درور يميني

ترجمة: صحيفة القدس العربي

ستنشر محكمة العدل الدولية قراراً بشأن الأمر الاحترازي عقب دعوى جنوب إفريقيا بارتكاب إسرائيل إبادة جماعية. فما لجنوب إفريقيا وإسرائيل؟ ولماذا جنوب إفريقيا بالذات؟ وبالفعل، مثل أمور كثيرة ترتبط بحكم مهزوز في جنوب إفريقيا، ربما يدور الحديث هنا عن رشوة سياسية.

منذ سنين وإيران تطلق أذرعاً طويلة في الشرق الأوسط، والهدف المعلن هو محو إسرائيل من الخريطة. وهي موجودة الآن، أو تسيطر جزئياً، على لبنان، واليمن، وسوريا، والعراق. حتى وقت أخير مضى، كانت تسيطر جزئياً على قطاع غزة أيضاً، وتحاول توسيع قبضتها في مناطق الضفة. ولا يدور الحديث فقط عن سيطرة عسكرية. لقد طورت إيران علاقات وثيقة مع بعض من دول جنوب أمريكا، وعلى رأسها فنزويلا. والهدف المشاركة في حرب دعائية ضد إسرائيل، سواء في مؤسسات دولية أم في إعلام دولي. فهل كانت دعوى جنوب إفريقيا ضد إسرائيل، بارتكاب إبادة جماعية، بدفع إيراني، بل وبدفع رشوة لها من إيران؟

بالفعل، إن الحزب الحاكم في إفريقيا، ANC، عانى في السنوات الأخيرة مصاعب اقتصادية. بعد الانتخابات المحلية في 2021، لم ينجح في دفع رواتب للعمال المحليين أو ضرائب وتعويضات للعمال الدائمين. وفي الأشهر الأخيرة، وصل الحزب إلى حافة الإفلاس، عقب دفع قرابة 6 ملايين دولار لأحدى الشركات التي عملت له، ورفعت ضده دعوى إفلاس. والمعنى السياسي دراماتيكي؛ كان من الصعب على الحزب التنافس في الانتخابات العامة في جنوب إفريقيا؛ "سقوط الـ ANC"، كما جاء قبل شهرين في عنوان تصدر "الفايننشال تايمز". وفجأة حدثت انعطافة في الحبكة؛ وبدا كل شيء على ما يرام، أصبح التوقيت مشوقاً. حصل هذا قبل أسبوع، بالضبط أسبوع، بعد أن عرضت جنوب إفريقيا ادعاءاتها ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية. إن بذل جنوب إفريقيا بالذات، الدولة الواهنة، جهوداً عظيمة وميزانية غير بسيطة أيضاً، مع وفد واسع المشاركين، لرفع الدعوى، بات أمراً يثير التساؤلات. هل يوجد ارتباط بين الدعوى الدولية ضد إسرائيل وإلغاء الدعوى ضد الـ ANC في محكمة جنوب إفريقيا؟ تشتبه صحف استقصائية محلية بوجود ارتباط. فلا يدور الحديث فقط عن 6 ملايين دولار، بل عن مبلغ 60 مليون دولار، يتيح لـ ANC التنافس في الانتخابات للبقاء في الحكم. وفجأة، يعلن الحزب بوجود عجز مالي وأن لا مجال للقلق. لديه أموال نقدية كافية لميزانية انتخابات أيضاً.

أتكون إيران هي التي بادرت إلى دعوى الإبادة الجماعية من خلال تمويل سخي للحزب الحاكم في جنوب إفريقيا؟ فالادعاءات بالإبادة الجماعية ليست جديدة. التحالف المناهض للصهيونية والإسلاموية يطلق هذا الادعاء منذ سنوات عديدة. في سياق هجمة حماس في 7 أكتوبر، كان الزعيم الأول الذي عني بالموضوع هو علي خامنئي الزعيم الأعلى لإيران، الذي أعلن في 17 أكتوبر بأنه "من الواجب أخذ النظام الصهيوني إلى المحكمة بسبب ارتكابه إبادة جماعية".

مرت خمسة أيام، وفي 22 أكتوبر انضمت جنوب إفريقيا إلى الاحتفال، وفي إطار زيارة إلى طهران، أعلنت وزيرة خارجيتها نيلدي بردور، بأن "إسرائيل ترتكب إبادة جماعية". مر شهران، فجمع المحامون والباحثون المواد والاقتباسات، ورفعت الدعوى. إيران تأمر، وجنوب إفريقيا تطيع. وانطلقت الدعوى على الدرب.

لا نملك مسدساً مدخناً، قالت لي محافل في جنوب إفريقيا، لكن الحقيقة العلنية هي أن الحزب الحاكم عندنا يرفض الكشف عن مصدر التمويل الذي حوله من الإفلاس إلى حزب يقف على قدميه مرة أخرى.
يدور الحديث أيضاً عن مصالح اقتصادية عالمية. فالسناتور الجمهوري جيم ريش، يهدد بإخراج جنوب إفريقيا من AGOA، اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة ودول في إفريقيا، على خلفية دعم حكم بريتوريا لحماس وإيران. أما جنوب إفريقيا، من جهتها، فتعمل بنشاط كي تدخل إيران إلى اتفاق BRICS، الذي يسمح بتجارة حرة بين دول عديدة في العالم الثالث، وبذلك تنقذ إيران من العقوبات. ليس واضحاً ماذا سيكون قرار "لاهاي"، لكن لا خلاف على أمر: جنوب إفريقيا أصبحت، في سياق الصراع الدولي ضد إسرائيل، ذراع إيران. وإذا كان قرار ما ضد إسرائيل، فسيكون نجاح إيران مزدوجاً.

لقد بادر العالم الحر إلى مواثيق دولية مهمة، مثل ميثاق الإبادة الجماعية، وأقيمت مؤسسات مهمة مثل المحكمتين الدوليتين في لاهاي. وإذا كانت النتيجة فوز إيران في الدعوى التي تتهم فيها إسرائيل بإبادة جماعية -وهي الدولة التي تهدد بارتكاب إبادة جماعية بحق إسرائيل وتدعم جهات تعلن إبادة يهود كهدف أعلى- فإن العالم الحر بات إذن في حالة انتحار. لقد انقلب السحر على الساحر. لا تقولوا لم نعرف. لكن الارتباط الإيراني – الجنوب إفريقي، الذي أدى إلى رفع الدعوى، دليل آخر.

* * *

هآرتس: نتنياهو وزمرته المتطرفة: تذرعنا في حربنا على غزة بـ"المخطوفين".. وسننقلها إلى الضفة

بقلم يوسي كلاين

لنفترض أن رئيس حكومة في دولة ما يجر الشعب إلى حرب زائدة لتخدمه هو وعائلته، لنفترض أنه يريد الحكم لفترة غير محدودة، لنفترض أن البرلمان والقانون إلى جانبه؛ كيف يمكن للمواطنين الذين يحترمون القانون أن يتخلصوا منه بدون تجاوز القانون؟ كيف نتخلص من رئيس حكومة يعتبر المخطوفين عائقاً، والمخلين إزعاجاً، والذين يسقطون في الحرب قدراً محتماً، بدون خرق القانون؟ كيف يتخلصون من الذي يهرب من الحقيقة ويحاول طمس آثارها في كل مكان هي فيه؟ يقول شيئاً للرئيس الأمريكي بايدن، ثم ينفيه أمام عميت سيغل. يكتب في "x" ويشطب في "فيسبوك". الأساس أن لا يعثروا لديه على بصمات للحقيقة.
كيف يمكن اتهام الآخرين بأنهم لم يتخلصوا من قذارة مشابهة بدون التطرق لأنفسنا؟ لقد اتهمنا الغزيين بأنهم لم يتخلصوا من حماس. قلنا إن من لا يعارضها يؤيدها، وقلنا إنهم الذين جلبوا ذلك لأنفسهم. وماذا عنا؟ هل سنجلب الكارثة على أنفسنا؟ هل سنسمح لنتنياهو بحكمنا سنة أخرى، سنتين، أو للفترة التي يريدها؟ إلى من نتوجه ونطلب المساعدة؟ هل نصرخ "إقصاء الآن" – لكن من الذي سيقصي ويعزل؟ "انتخابات الآن" – من الذي سيحدد موعدها؟
هل انتظر المواطنون الذين يحترمون القانون في رومانيا والتشيك وبولندا الانتخابات؟
الانتخابات ستنقذنا من الحرب في داخلنا. حرب 7 أكتوبر وضحاياها هي مهلة مليئة بالدماء في الحرب التي بدأت في كابلان وستستمر هناك. أي دعوات صادقة، لكنها صبيانية، لـ"الوحدة" لن تربط ببعضنا ببعض. لا يمكن تحقيق الوحدة حسب الطلب. الوحدة في جبهة القتال وليس في الجبهة الداخلية. الصواريخ وحدها هي التي تحث من يؤيدون بيبي وغانتس على السير معاً إلى الملجأ. أعطنا حرباً وجودية (كل حرب لنا هي حرب وجودية) وسننسى أنه هناك فاتوي وسموتريتش ورشوة وشمبانيا، وسنبحث عن نيرين لندخل تحته ونشارك في العبء.

عندما لا يكون هناك تهديد وجودي، ننتظم حسب الترتيب المعروف: علمانيون وليبراليون وبرجوازيون في جهة، ثم متدينون وقوميون متطرفون وفقراء في الجهة الأخرى. ثمة إضافة هذه المرة: من يدعون إلى وقف الحرب وإطلاق سراح المخطوفين في إطار صفقة في جهة، ومن يدعون إلى السماح لهم بالموت لأنهم يعيقون التقدم في الجهة الأخرى. كل حرب توحد، وكل هدنة تقسم. كل حرب تخدم رئيس الحكومة.

من سينتصر في الحرب الداخلية؟ من سينتصر هم الشباب الذين رقصوا مع [الوزير] كيش في "رعنانا" [مكان العملية]. وسينتصر الذين تظاهروا ضد المعلم في "بيتح تكفاه"، وضد المديرة في تل أبيب. ليسوا جميعاً متدينين، لكنهم جميعاً تربوا وتعلموا في تعليم قومي متطرف. سيكونون البن غفيريين والسموتريتشيين في سنوات الثلاثين، وسيسيطرون على الجيش. لا يوجد ما يربط بينهم وبين المتظاهرين في كابلان. التصادم بينهم في اليوم التالي لن يشبه التصادم الذي حدث في اليوم السابق، (اليوم التالي لن يأتي بعد انتهاء الحرب، لأنه لا نهاية لها). هذا اليوم سيأتي عندما ندرك بأن "تحرير المخطوفين" كان ذريعة غير ذكية من أجل إطالة الحرب، وأن التخبط في الحكومة لم يكن حول كيفية تحرير المخطوفين، بل كيف نبيع عدم الجدوى من تحريرهم. عندما ندرك هذا سيندلع الاحتجاج. البنادق التي وزعها بن غفير في المعركة الأولى ستطلق النار بالتأكيد.

لكن هل يمكن أن تشتعل الضفة قبل ذلك. هذا أمر سيخدم رئيس الحكومة أيضاً، فمن غيره يريد اشتعال الضفة؟ من لم ينجح في استيطان القلوب في زمن التهدئة، سيرغب بذلك في زمن الحرب. يريدون انزلاق الحرب إلى الضفة وإلى داخل إسرائيل، وأن تحول "الحرب من أجل أرض إسرائيل" إلى "حرب من أجل البيت"، التي استوطنت قلوب الجميع. متى، إذا لم يكن في الحرب، يمكن للمتدينين القوميين المتطرفين تجنيد الطيارين الرافضين من أجل الدفاع عنهم؟ متى يمكنهم الدعوة لـ "الوحدة" ونصدقهم؟ هم الحكومة، هم الوحيدون الذين سيحركون القوات من القطاع إلى الضفة، ويستطيعون في ظل الحرب التدمير والإحراق والاقتلاع من أجل تشجيع "الهجرة الطوعية". من هو مستعد للتضحية بالمخطوفين "من أجل الدولة" لن يتردد في التضحية أيضاً بأبناء عائلته من أجلها. لذلك، المتدينون القوميون المتطرفون أكثر خطراً من حزب الله، لهذا سيشعلون الحريق القادم.

* * *

هآرتس: مشيراً لغالانت و أقواله.. صحافي إسرائيلي: لم ألتق طوال حياتي "حيواناً بشرياً" في غزة

بقلم جدعون ليفي

رسالة في البريد الإلكتروني باللغة الإنجليزية: "أنا يوفال كسبي، ابنة الدكتور يوسف كسبي. نشرتَ ذات مرة مقالاً عن والدي... آمل أن تساعدني في العثور على المقال وتاريخ نشره". لم تكن لدي أي فكرة عن ذلك. أرشيف "هآرتس" وجد أنه "في 14 تموز 1995، قبل ثلاثين سنة، زرت مع الدكتور كسبي مستشفى ناصر للأطفال في خانيونس. كسبي، الذي عمل طبيباً في وحدة نخبة في الجيش، ومدير قسم جراحة القلب للأطفال في مستشفى "سوروكا" في حينه، تطوع لمعالجة أطفال من غزة مرضى بالقلب. كان ينقل بعضهم إلى "سوروكا" إذا نجح في الحصول على التبرعات المطلوبة.

الرحلة في المقال المنسي كانت في عربة الزمن إلى واقع منسي. الآن مستشفى ناصر يقف في مركز المعارك في خانيونس. ينقل إليه القتلى والجرحى بوتيرة عشرات ومئات يومياً. في هذه الحرب لم يعد مستشفى للأطفال، ومشكوك فيه أن يطلق عليه

اسم مستشفى، في المكان الذي يحتضر فيه الناس على الأرض، بدون أدوية، ويحاصره الجيش الإسرائيلي من كل الجهات. مدير المستشفى ناهد أبو طعيمة، قال في هذا الأسبوع لراديو "الشمس": "نزلت علينا كارثة".

لم يبق شيء مما كان في حينه، في أيام الأمل في 1995. ولم يعد الدكتور كسبي يعيش هنا. قالت ابنته إنه هاجر بعد فترة قصيرة في ذلك الحين إلى الولايات المتحدة، بعيداً عن "سوروكا" و"ناصر". عمره الآن 71 سنة، يتوقع أن يكون عمر هاني الحتوم الآن 40 سنة، ومشكوك فيه إذا كان على قيد الحياة.

في صيف 1995 وصل الحتوم إلى مستشفى ناصر بسبب عيب خلقي في صمام القلب الأيمن. كانت نظرته حزينة وشفاهه مزرقة. ضغط دمه هدد بتفجير الشرايين في دماغه. محمد البطش كان أصغر منه، كان في حينه طفلاً ولد في ذلك اليوم، والآن يجب أن يكون عمره 29 سنة. أما زال على قيد الحياة؟ لقد كان يحتاج إلى زراعة قلب. هناك شك في أنه حظي بذلك. وفريد طرطور، من سكان مخيم البريج، بالتأكيد لم يعد على قيد الحياة، وبيته بالتأكيد لم يعد موجوداً. في حينه، جلب ابنه ياسر الذي كان بحاجة إلى زرع نخاع. وسمع بوجود طبيب إسرائيلي في المستشفى، واعتقد أنه ربما ينقذ ابنه. لم تكن أمامه طريقة أخرى لإنقاذه. أما زال الأب والابن على قيد الحياة؟ هناك شك كبير.

الأولاد والأطفال في صيف 1995 هم الآن مقاتلو حماس. هل كانت أمامهم خيارات وفرص الأخرى؟ ولدوا في زمن الاحتلال، وترعرعوا في الحصار، في ظل عدم الفرص. ربما يقاتلون الآن ضد الجيش الذي غزا ما بقي من بلادهم بعد أن نفذ أصدقاؤهم المذبحة في جنوب إسرائيل، وربما ينبشون الآن في أنقاض بيوتهم التي لم تعد موجودة.

منذ اندلاع الحرب، لم أتجرأ على الاتصال مع أحد في غزة. خفت من أن حفنة الأشخاص الذين أعرفهم وبعض الأصدقاء لم يبق أحد منهم على قيد الحياة. وإذا بقي، فماذا أقول لهم؟ أن يصمدوا؟ أن يكونوا أقوياء؟ في أفضل الحالات، تم تهجيرهم ويعوزهم كل شيء. أفكر بهم كثيراً. هل هناك أي احتمالية بأن منير وسعد، السائقين المخلصين والعزيزين على قلبي، ما زالا على قيد الحياة؟ منير، وهو من سكان بيت لاهيا، أصيب بجلطة دماغية. المرة الأخيرة التي تحدثنا فيها طلب مني محاولة ترتيب تصريح عمل له في إسرائيل، رغم الشلل النصفي. يمكنه العمل كمترجم للعمال، اقترح. ولم أسمع من سعيد أي شيء منذ فترة طويلة.

أحببت غزة جداً. كل زيارة لي فيها كانت تجربة إنسانية فريدة في نوعها. الفلسطينيون في غزة يختلفون عن الفلسطينيين في الضفة. حتى قبل 16 سنة، كان هذا مجتمعاً دافئاً وإنسانياً، مؤثراً، شجاعاً، متضامناً، وبالطبع جرب المعاناة. لم التق طوال حياتي في غزة "حيوانات بشرية" أو "وحوشاً". ليست لدي فكرة عما فعلته الـ16 سنة من الحصار بغزة. والآن تقتلها الحرب. ومن غير الصعب التخمين ما الذي سينمو في غزة على ذكرى هذه الحرب.

* * *

توقعات في إسرائيل بصدور قرار "وسطي" في "العدل الدولية" لا يلزمها بوقف الحرب بل يقيّدها فقط

كان رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو قد عقّب على تقديم جنوب أفريقيا دعوى ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية، بالاستخفاف، مؤكدا مواصلة الحرب على غزة، لكنه بادر أمس لاجتماع مع خبراء ومهنيين خاص بالمحكمة الدولية وقرارها المحتمل وطريقة مواجهته.

حاليا، تلتزم إسرائيل الرسمية الصمت، ولكنها بحسب الإذاعة العبرية العامة، تتوقع أن تُصدر المحكمة اليوم الجمعة قرارا وسطيا، وتتبنى بعض الأوامر الاحترازية التسعة التي تطالب بها جنوب أفريقيا، كتحذير قوات الاحتلال من ارتكاب جريمة إبادة جماعية، وإدخال مساعدات إنسانية، وتمكين أهالي شمال غزة من العودة إلى بيوتهم، لكنها لن تصدر أمرا بوقف الحرب وسحب القوات الإسرائيلية فورا، مثلما أنها لن ترد الدعوى بكل بنودها. وتتوقع إسرائيل أن تُصدر المحكمة الدولية قرارا وسطيا، لكنها لن تصدر أمرا بوقف الحرب وسحب القوات الإسرائيلية من غزة فورا.

المدعي العسكري السابق في إسرائيل والجنرال في الاحتياط ران كوهن روخبرغر، يرى أن السؤال الكبير هو كيف يحدّد القضاة مواقفهم حيال طلب جنوب أفريقيا بإصدار أوامر احترازية. وفي حديث لموقع "والا" العبري، قال روخبرغر، إنه كان من المفترض بالمحكمة لو أنها غير منحازة أن ترد الدعوى لعدم وجود أدلة، ولأن جنوب أفريقيا لا تتصرف بنية طيبة.

يرجح أن طاقم الدفاع الإسرائيلي قد اعتمد عدة ادعاءات قضائية في طلبه لرفض الدعوى ضد إسرائيل، منها السؤال كيف من الممكن أن تصدر المحكمة الدولية أمرا احترازيا بوقف الحرب وأحد طرفيها -حماس- غير ممثل فيها، علاوة على التركيز على "جرائم السابع من أكتوبر" وغيره.

في المقابل، يتفق روخبرغر مع خبراء إسرائيليين آخرين، يرجحون أن تتطرق المحكمة الدولية بعد رفضها البند الداعي بإصدار أمر يوقف الحرب، إلى جرائم حرب أخرى يشتبه بتوّرط إسرائيل فيها، إذا رفضت دعوى إبادة شعب. كما يقول روخبرغر إن كل قاض سيعلل موقفه اليوم علانية، لكن الأهم ما جرى قبل ذلك داخل المحكمة خلف الكواليس من مداولات ومشاورات بين القضاة قبيل كتابة القرار. وهناك توقّعات إسرائيلية غير رسمية بأن يبدي القضاة قلقا بالغا من الوضع الإنساني في القطاع ومن طريقة إدارة القتال، وعلى الأقل سيصدرون أمرا احترازيا يقضي بتلبية الاحتياجات الإنسانية للغزيين.

من جهته، قال مدير القسم الدولي في النيابة العامة الإسرائيلية سابقا، المحامي يوفال كابلينسكي، لراديو تل أبيب، إنه بناء على دعاوى وأحداث سابقة، يرجّح رفض المحكمة الدولية للطلب بأمر احترازي يوقف الحرب فورا لعدم وجود حجة قضائية مقنعة بشكل كاف، منوها أن الولايات المتحدة ستبقي القرار بلا قيمة عملية من خلال حق النقض في مجلس الأمن، في حال قررت المحكمة الاستجابة للأمر الاحترازي الداعي لوقف الحرب.

في حال قررت المحكمة الاستجابة للأمر الاحترازي الداعي لوقف الحرب، فإن الولايات المتحدة ستبقي القرار بلا قيمة عملية من خلال الفيتو في مجلس الأمن ولا بد أن طاقم الدفاع الإسرائيلي قد تساءل في توجهه للقضاة: "وهل تصدرون أمرا يلزم الطرف الأول بوقف القتال فيما لا يوجد صلاحية لكم على الطرف الثاني (حماس)؟ ويبدو أن هذا ما دفع القيادي في حماس أسامة حمدان أمس لسدّ هذه الثغرة، بتأكيده خلال مؤتمر صحافي أن حماس ستلتزم بقرار المحكمة الدولية في حال أصدرت أمرا بوقف القتال فورا.

بروتوكولات الكابينيت

من جهتها، وفي محاولة للتأثير على قناعات القضاة، كشفت صحيفة نيويورك تايمز أن إسرائيل زودت المحكمة الدولية بمحاضر جلسات مجلس الحرب كي تظهر لهم أنها لم تتخذ قرارات تنتهك القانون الدولي، بل صادقت على إدخال مساعدات إنسانية لقطاع غزة. لكن الصحيفة الأمريكية تؤكد أن هذه المحاضر لا تشمل بروتوكولات الأيام العشرة الأولى من الحرب

على غزة، حينما قطعت إسرائيل الماء والكهرباء عن الغزيين، وهو قرار ورد على لسان وزير الجيش يوآف غالانت بصوته وصورته.

في هذه المضمار، كشفت صحيفة "هآرتس" عن أن مشاركة وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في اجتماع مجلس الحرب الإسرائيلي قبل أسبوعين، قد تمخّض عن تشكيل "قنال مشترك" لمراقبة موضوع المساس بالمدنيين الفلسطينيين، بيد أن الوقائع على الأرض تظهر أن ذلك بقي حبرا على ورق. فقتل المدنيين الغزيين يستمر يوميا في غزة.

الحل: شراكة مع الفلسطينيين

فيما تصمت إسرائيل رسميا في موضوع المحكمة الدولية، اعتبر النائب عن "الليكود" موشيه سعدة، في حديث للإذاعة العبرية اليوم، أن مشاركة إسرائيل في محكمة العدل الدولية خطأ فادح كونها معادية للدولة العبرية، على حد قوله، وأن الأهم هو مواصلة الحرب حتى تحقق هدفها بتدمير حماس دون اهتمام بالمجتمع الدولي.

في المقابل، يؤكد رئيس سابق للكنيست وللوكالة اليهودية، أفراهام بورغ، أن السابع من أكتوبر لا يبرر قتل عشرات آلاف الفلسطينيين داخل قطاع غزة، ويشدّد على أن ما يكفل أمن إسرائيل هو حل سياسي فقط، يقوم على الأخلاق والقيم، لا على الحسم العسكري وقتل المدنيين بالجملة.

وفي مقال نشرته عدة صحف عبرية، يرى بورغ أن تغييرا كبيرا في القيم يحوّل المنطقة بين البحر والنهر حيزا للإنسانية المدنية المتساوية هو الذي سيكفل سلام الشعوب والدول. ويضيف: "إذا كان هذا ممكنا في أوروبا وقتها مع الكارثة الحقيقية، فهذا حيوي بما لا يقل، وممكن بذات القدر".

يشار إلى أن القرار الجوهري حيال الدعوى التي قُدمت ضد إسرائيل من قبل دولة غير عربية ولا إسلامية، سيستغرق مدة طويلة. أما القرار حيال الأوامر الاحترازية المطلوبة فسيصدر اليوم الجمعة.

وكما هو متوقع طبعا، سيؤكد القاضي الإسرائيلي طلبه برفض الدعوى، بعكس قاضي جنوب أفريقيا. فيما سيقدم كل واحد من القضاة الخمسة عشر الباقين قراره وحججه علانية بالبث الحيّ في غضون ساعتين قبل الإعلان عن قرار المحكمة.

وهل يبقى القرار معنويا أم عمليا ويؤثر على مصير الحرب؟ هذا منوط بموقف القوى العظمى الغربية في مجلس الأمن خاصة أمريكا التي من المتوقع أن تستخدم الفيتو لمنع تطبيق قرار محتمل بوقف الحرب في حال اتخذته المحكمة فعلا.

ويرى مراقبون إسرائيليون أنه في حال صدر قرار بوقف الحرب، فهناك أهمية كبيرة للتعليل لدى كل واحد من القضاة؛ لأن رأي الأقلية سيكون له أهمية في المعركة على الوعي والرواية في العالم، وهي معركة ما زالت مفتوحة بين الفلسطينيين تحت الحصار والاحتلال منذ عقود، وبين إسرائيل التي تطرح نفسها كضحية تدافع عن نفسها.

* * *

إسرائيل اليوم: تسريبات: ليس الهدف "إعادة المخطوفين".. بل إنهاء الحرب

بقلم جلال البنا

نحو أربعة أشهر من بداية الحرب، بدا أن الوعد بمواصلة الحرب حتى النهاية، حتى تقويض حماس، كان أسرع وأكثر غروراً

مما ينبغي. وأصدرت تصريحات بلا نهاية وبلا أي فحص ومراجعة حقيقية لما يجري أو ما يفترض أن يجري.
يبدو أن الخطاب عن الحاجة لمواصلة القتال مصاب بمصلحة سياسية أكثر من أي مصلحة أخرى، خاصة لدى قادة الائتلاف، خصوصاً لدى رئيسه بنيامين نتنياهو، إذ يدرك هو ومحيطه بأن إنهاء الحرب بداية نهاية حكومته، وقد تكون حكومته الأخيرة.
وزراء "اشتكوا" في المداولات مع كبار رجالات الجيش بعدم وجود إحساس بالنصر، وما زالت إسرائيل تجهل حتى الآن خريطة الأنفاق الحقيقية لغزة، ولم يصل الجيش إلى السنوار ورفاقه الذين يقفون على قيادة المنظمة.
هذا هو السبب الذي يجعل الحكومة ترفض البحث في مسألة "اليوم التالي": من جهة، تقاتل الحكومة حماس وتعارض قوة دولية في غزة وتعارض إعادة السلطة الفلسطينية إلى غزة، وإن كانت هذه السلطة تثبت حالياً نفسها بالتعاون الأمني وفي حماية إسرائيل.
من جهة أخرى، تنفي إسرائيل نفسها رسمياً نيتها احتلال غزة من جديد وحكمها مليوني غزي. الحكومة اليوم تقول ما هو لا، ولا تقول ما هو نعم.
يبدو أن الحكومة لن تتخذ هي مثل هذا القرار، وبعامة، فإن تحدي اليوم التالي ليس ضمن تفكر حصري في إسرائيل، إنما يربض على عتبة الولايات المتحدة.
ستحاول إدارة في الولايات المتحدة كلها العمل على صفقة تضم بضع دول عربية، والسعودية أساساً، مفادها إعلان التطبيع مع إسرائيل مقابل إعمار غزة.
إن التسريبات والمنشورات في الأيام الأخيرة عن مفاوضات جدية، بمشاركة أمريكية وقطرية ومصرية، وأساساً رفض حماس للصفقة، هي مفاوضات لإنهاء الحرب، وليس لتحرير المخطوفين فقط، وتستهدف إعداد الرأي العام في إسرائيل لصفقة تتضمن إنهاء الحرب في غزة. وذلك لأن للولايات المتحدة مصلحة في إنهاء إسرائيل هذه الحرب، خاصة حين تشخص بأن الحرب انتقلت لتصبح حرب عصابات واستنزاف.
الحدث القاسي الذي سقط فيه 21 جندياً يثبت أن حماس فقدت منظمتها العسكرية التراتبية، وذلك بسبب تصفية الكثير من قادتها ورجالها، وكذا بسبب نقص قدرتها على إطلاق الصواريخ نحو إسرائيل.
ومع ذلك، خلايا المنظمة تنجح في وسائل متنوعة، ولا خطورة تقف في تنفيذ عمليات فتاكة ضد الجنود.

الفجوة بين إسرائيل وحماس لإعادة المخطوفين ووقف الحرب لا تزال واسعة جداً، لكن يبدو أن مشاركة دول أجنبية ستؤدي في النهاية إلى صفقة توقف الحرب دون صلة بمسألة النصر.
وعليه، فمن الأفضل للمفاوضات أن تدار في أقرب وقت ممكن، وأن تنتهي في أسرع وقت ممكن لمنع استمرار القتل، وأكثر من كل شيء، إعادة المخطوفين الذين يجتازون تعذيباً يومياً، إلى عائلاتهم التي تجتاز تعذيباً يومياً.
ولعل اليوم التالي يجلب معه أملاً جديداً للمنطقة كلها في سلام يصنع دوماً بعد الحرب.

* * *

هآرتس: لـ"أعضاء الكابينت": أين يتمتع أبناؤكم في حين تزجون بأبنائنا في "المكان الأكثر تحصيناً في العالم"؟

بقلم اوري مسغاف

عاد يئير نتنياهو في هذا الأسبوع إلى المجمع السكني الفاخر "ذي سليت"، الذي يقضي فيه وقته في ميامي بهدوء. لن يُقتل في خان يونس، في الوقت الذي يكرر فيه والده شعار "سنواصل الحرب حتى الانتصار الكامل". هو يقصد أن أبناء الآخرين سيواصلون هذه الحرب.

وابن يوآف غالانت أيضاً لم يعد من المكان الذي يعيش فيه في شيكاغو من أجل الانضمام لرجال الاحتياط في سلاح البحرية، في وقت يتفاخر فيه والده بقول "سحب الدخان التي تنبعث من الدبابات والمدافع وسلاح الجو ستغطي سماء غزة". ويقصد أن أصدقاء ابنه سيحرقون المكان.

أما ابن بتسلئيل سموتريتش فبلغ العشرين سنة، ولم ير أن التجند أمر واجب؛ فهو يتعلم في مدرسة دينية. في حين يعلن والده: "وقف الحرب خطوة خطيرة". ويقصد أن يقوم بعمل ذلك شباب آخرون، مثلاً عائلة آيزنكوت. ليس هناك بالطبع واجب يفرض أن على أبناء كبار قادة المستوى السياسي المشاركة في الحرب التي تشعل الآباء. ولكن أليس من المناسب على الآباء أن يفرضوا على أنفسهم القليل من التواضع؟

الخطاب الذي يسيطر على إسرائيل غير محتمل. لا توجد وقاحة أكثر من الحديث باسم الذين يسقطون في المعركة. لا أحد يعرف ما الذي أوصى به الذين سقطوا في المعركة. بالمناسبة، حتى لو كان من بينهم من ترك رغبات خطية أو شفوية بخصوص الحرب، فهذا لا يسري على مصير الجنود الآخرين. إعلاننا بشكل تلقائي بأننا ملزمون بمواصلة الحرب حتى النهاية وإلا "سيكون موت الجنود عبثاً"، هو منطق مشوش تماماً. والمعنى أنه سيكون بالإمكان تبرير الموت السابق بموت آخر، وهكذا دواليك.

"الانتصار التام"، هذا هراء، شعار لحملة بائع فرشات، لا شيء كهذا. من الذي يقرر؟ وأصلاً، ليس أمام إسرائيل احتمالية للانتصار، سواء كان مطلقاً أو غير مطلق، بعد ضربة 7 أكتوبر، وبعدد عدد الجنود والمدنيين القتلى وقضية المخطوفين.

وواصلت في "هآرتس" بين حين وآخر نشر مقالات مثيرة، حيث يتوجه الكاتب فيها بصورة شخصية إلى قلب نتنياهو. هذا مثير للشفقة. هناك فائدة أفضل في التحدث مع الحجارة. اللغة الوحيدة التي يفهمها هي القوة والضغط والتهديد.

الأمر الذي يخرج الإنسان عن طوره هو كارثة فظيعة مثل كارثة الـ 21 جندياً جراء انهيار مبان فخخوها. ومساعدون مثل إسحق هرتسوغ وبني غانتس، ما زالوا يتساوقون مع الرواية والشعارات. إذ قال رئيس الدولة إن القتلى "طبق الفضة". ما هذه الدولة التي تم تقديمها على هذا الطبق في هذا الأسبوع؟ دولة خانيونس؟ لماذا يقتل الجنود في هذه المرحلة في القطاع؟ ما هي أهداف القتال، ما الخطة وما الهدف؟

كل عاقل كان يدرك ضرورة الحاجة لرد عسكري على غزو النقب الغربي، وجباية ثمن باهظ من حماس، والقول لمن يدعمها في القطاع وخارجه بأنه لا يمكن ذبح سكان إسرائيل بدون دفع عشرة أضعاف. ولكن القتال نفسه لا يعتبر قيمة مقدسة، وليس موت المزيد من الجنود والمخطوفين. دولة إسرائيل لم تقم على ثقافة الجهاد والشهداء. الوجود في منطقة حضرية محتلة يحول القوات إلى قوات ثقيلة وثابتة، وهدف سهل للقضم وحرب العصابات. لا كتاب في التاريخ العسكري إلا ويذكر هذا النموذج بشكل ممل، بما في ذلك حروب إسرائيل، والحصار في 1982 وحتى خانيونس 2024.

غزة كما يبدو هي الهدف الأكثر تحصيناً في تاريخ العالم. لم يعد لدينا ما نبحث عنه هناك. وإن فتحة أخرى مدمرة ومبنى آخر مفخخاً، لن يغيرا الصورة. لقد تم تدميرها بما فيه الكفاية، والرسالة أرسلت. علينا إخراج الجنود من هناك، وإعادة

المخطوفين والاستعداد بقوة على الحدود، والسماح لقوات إقليمية ودولية بالانشغال فيها. الانتصار المطلق الوحيد الذي يمكن تمنيه هو عزل رئيس حكومة الفشل والدمار، وتقديمه لمحاكمة الناخب ومحاكمة التاريخ.

* * *

هآرتس: لقادة إسرائيل: العمال الفلسطينيون أفضل من الأجانب.. وضرر تشغيلهم أقل من منعهم

بقلم موشيه تور – باز

أحد الأمور التي تميز هذه الحرب هو عدم استعداد قيادة الدولة لتقول الأمور للجمهور باستقامة حتى لو كانت قاسية. منذ 7 أكتوبر وإسرائيل تخلو من العمال الفلسطينيين. في الأوقات العادية يعمل في أرجاء إسرائيل والمستوطنات أيضاً حوالي 200 ألف عامل فلسطيني، معظمهم بشكل قانوني، والبعض بشكل غير قانوني. هؤلاء العمال يشغلون فروعاً كاملة، مع التأكيد على فرع البناء والترميم، وجزء من فرع الزراعة. هذه المجالات، للأسف، لا يوجد فيها يهود إسرائيليون. ربع سنة لم يعمل فيه الفلسطينيون في فرع البناء يساوي ربع حجم البناء في إسرائيل. إذا كان مطلوباً في سنة عادية في إسرائيل تقريباً 60 ألف شقة جديدة، فسيستغرق الأمر الآن على الأقل ثلاثة أشهر إضافية لاستكمالها. المعنى الاقتصادي هو مليارات. هذا إضافة إلى فرع البنى التحتية، والترميم وفرع الزراعة الذي يعمل فيه الفلسطينيون، والأضرار تتراكم ولا حلول في الأفق.

وزير الاقتصاد وجهات أخرى في الائتلاف يقولون إنهم مضطرون إلى جلب عمال أجانب. ولكنه مجرد ضمادة فقط. فحتى لو نجحوا في جلب عشرات آلاف العمال الأجانب الإضافيين إلى إسرائيل، فلن يحدث أي تقدم فوري بالحجم الكافي، وهذا أمر يستغرق بضعة أشهر. فقدنا ربعاً كاملاً في فروع حاسمة مثل السكن، والربع الثاني الضائع في الذروة. لا وقت لدينا.

لقد حان الوقت للاعتراف للجمهور بالحاجة إلى جلب العمال الأجانب إلى إسرائيل ومواجهة الثمن. إذا كان الأمر يتعلق بعمال من دول أخرى، مثل تايلاند والهند والصين وغيرها، فالمعنى أن هؤلاء العمال أنفسهم يحتاجون إلى السكن والغذاء وحلول أخرى، التي بعضها يضيف عبئاً إضافياً إلى الاقتصاد الإسرائيلي الذي يواجه صعوبة أصلاً في زمن الحرب.

إضافة إلى ذلك، فإن أماكن سكن العمال الأجانب مثل جنوب تل أبيب، مهملة من قبل السلطات، وأصبحت مثل مكبات القمامة. هل هذا ما نحتاجه الآن؟ 200 ألف عامل أجنبي آخر سيلقى بهم للعيش في ظروف غير مناسبة وستضر أيضاً بالأحياء المجاورة. هناك عيب كبير واحد في تشغيل العمال الفلسطينيين، وهو أن عدداً قليلاً منهم ينفذون عمليات إرهابية. هذا بالطبع لا يحتمل، ويمكن تفهم خوف الإسرائيليين من التعامل مع ذلك، لا سيما بعد معرفة أن بعض المخربين الذين شاركوا في مذبحة 7 أكتوبر كانوا يعملون في أراضي إسرائيل، وكما يبدو ساعدوا في رسم خرائط للبلدات التي عملوا فيها.

لكن تشغيل العمال الفلسطينيين له ميزات: الأولى، أنهم يعودون إلى بيوتهم بعد انتهاء يوم العمل، ويستهلكون بالأساس مواردهم في أماكنهم.

الثانية، التي رأى فيها وزير الأمن والأجهزة الأمنية في إسرائيل سبباً رئيسياً بضرورة عودة العمال الفلسطينيين، وهو أن الأموال الإسرائيلية تعزز الاقتصاد الفلسطيني وتؤدي إلى انخفاض الإرهاب. الناس الجائعون واليائسون في السلطة الفلسطينية يهددون وجود إسرائيل بدرجة لا تقل، وربما بدرجة أكبر، من النسبة الصغيرة التي من شأنها التوجه للإرهاب من بين الـ 200 عامل فلسطيني.

أمامنا احتمالان على فرض أن اليهود لن يحلوا أزمة الأيدي العاملة، بالتأكيد ليس في الواقع الإسرائيلي الذي يكاد يكون فيه ضمان عدم الاحتكاك صفراً: الأول إحضار 200 ألف عامل أجنبي مع ما يعنيه هذا اقتصادياً واجتماعياً وما يترتب عليه.

والثاني إعادة العمال الفلسطينيين مع زيادة كبيرة في وسائل الأمن والرقابة.
على الحكومة اتخاذ قرارات. والاقتصاد بحاجة إلى العودة للنمو، وهذه مسؤوليتها. أعيدوا العمال الفلسطينيين وإلا سنواجه تداعيات استيراد مئات آلاف العمال الأجانب، لكنكم لا تفعلون شيئاً في هذه الأثناء.

* * *

كالكاليست: الحكومة انقطعت عن مواطنيها فكيف ستقودهم؟

بقلم روعي بيرجمان

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والأبحاث

إن مسألة من المسؤول عن فشل 7 أكتوبر تتضاءل اليوم أمام مسألة من يدير الحرب. حكومة همها البقاء فقط، ويقودها المتطرفون برئيس وزراء لا يهتم إلا بنفسه، وكل تحركاتها الأخيرة تشير إلى الانفصال عن الشعب

استيقظت دولة إسرائيل أمس على صباح مؤلم بشكل خاص، ذكّرنا بالثمن الباهظ للحرب في غزة – وهي الحرب التي ستصبح الأسبوع المقبل هي الأطول التي عرفناها في العقود الأخيرة. ولطول المدة عواقب، من بين أمور أخرى، زيادة خطر ارتكاب الأخطاء في ساحة المعركة. لكن طول المدة يثير أيضًا تساؤلات حول شرعية الحملة.

هناك إجماع في إسرائيل على أن الحرب في غزة هي من أكثر الحروب تبريرا، ولكن إلى أي حد؟ وحتى اليوم، بعد 110 أيام من الفشل الذريع الذي أدى إلى 7 أكتوبر، هل ما زالت نفس الحكومة التي حدثت الكارثة في عهدها، قيادة شرعية، قادرة على الاستمرار في إملاء التحركات في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية؟

110أيام مرت على صدمة 7 تشرين الأول/ أكتوبر، ولم يتحقق الهدفان المعلنان للحرب: لا إطلاق سراح أكثر من 130 رهينة ما زالوا في أسر حماس، ولا إسقاط حكم القتلة في قطاع غزة.
إن 110 أيام هي مدة طويلة من حيث الحرب، ومن المؤكد أنها تتجاوز بكثير فترة السماح التي كان ينبغي منحها للحكومة التي اندلعت الحرب خلال فترة ولايتها. ولهذا السبب تم تقويض شرعية استمرار حكومة نتنياهو في الإمساك بزمام السلطة بشكل كبير. إن انعدام الثقة في الحكومة وزعيمها بلغ مستوى غير مسبوق، والانقسام الكبير في المجتمع الإسرائيلي، الذي توحد في بداية الحرب تحت شعار "معا سننتصر"، ينقسم من جديد كل يوم مع الحكومة المسؤولة عن ذلك. فشل الانقلاب لا يسمح لمواطنيها بإعادة انتخاب قيادتهم.

في هذه المرحلة، حتى مسألة المسؤولية عن التقصير الذي اندلعت الحرب نتيجة له، ليست ذات صلة. وحتى من دون أخذها، يعرف الجميع من المسؤول. ما يهم هو من يتحمل المسؤولية الآن وفي المستقبل المنظور، وما إذا كان هؤلاء هم الأشخاص المناسبون.

التحديات كبيرة جدًا بالنسبة للحكومة

لا يتم الحكم على الحكومة فقط على أساس حالة الحرب التي لم تتحقق أهدافها بعد رغم الثمن المؤلم الذي دفعه في حياة الإنسان. يتم اختبارها أيضًا فيما يمكنها وما يجب عليها فعله في المجال المدني، في الجبهة الداخلية، والوضع هناك مروع أيضًا. وقد تم بالفعل محو قطعتين من الأرض، على الحدود الشمالية والمناطق المحيطة بغزة. واضطر عشرات الآلاف من سكانها

إلى ترك منازلهم لعدة أشهر، وانقطعوا عن أماكن عملهم ومؤسساتهم التعليمية ومجتمعاتهم، وتوزعوا في ملاجئ مؤقتة في جميع أنحاء البلاد – دون تحديد موعد للعودة ودون ضمان حصولهم على مكان آمن. بيت للعودة إليه.

من المشكوك فيه أن تكون إسرائيل قد واجهت مثل هذه التحديات الكبيرة في الماضي، ولكن حتى هذه التحديات لم تدفع حكومة بنيامين نتنياهو إلى تغيير أولوياتها، وهي الحفاظ على الائتلاف وبقاء نتنياهو في السلطة. والدليل على ذلك ما يقارب 6 مليارات شيكل من أموال التحالف التي وجدت طريقها إلى موازنة 2024 "المعدلة" رغم الزيادة الهائلة في نفقات الحرب وإعادة إعمار المستوطنات، وخلافا لتحذيرات وزارة الخزانة والبنك الدولي إسرائيل والهيئات المالية العالمية فيما يتعلق بعواقب السلوك الاقتصادي غير الشرعي للحكومة.

كما أن الترتيب المشوه للأولويات يحول دون مناقشة مسألة "اليوم التالي"، وهو سؤال أساسي لا بد من طرحه فور خوض الحرب، لأنه يملي طريقة إدارتها. لقد عرف الجمهور وفهم أنه ستكون هناك إنجازات على طول الطريق، ومعها، للأسف، تضحيات جسيمة وثمن لا بد من دفعه كمجتمع. لكنه لم يحصل على إجابة على سؤال "وماذا بعد؟". ما هي النقطة التي ستتمكن عندها إسرائيل من الإخلاء حدادا على وفاتها والبدء في التخطيط لإعادة تأهيلها – وكيف ستبدو عملية إعادة الاعمار والتأهيل هذه فيما يتعلق بموقع إسرائيل وموقعها في المنطقة المشحونة التي تتواجد فيها.

يتم تجنب هذه المناقشات لأن نتنياهو يعلم أنه ليس لديه أي فرصة لقيادة حكومته إلى حل عقلاني وقابل للتحقيق. وأصبح أسيراً، بمحض إرادته، على أيدي عناصر متطرفة في المجتمع الإسرائيلي، مثل إيتامار بن جفير وبتسلئيل سموتريش، اللذين وضعا نفسيهما في مناصب رئيسية أعلى بكثير من قدراتهما وهددا علناً بتفكيك حكومته إذا انحرف عن السياسة. الخط المتطرف الذي يمليه. لقد فعلوا ذلك أيضاً طوال عام الانقلاب الذي أوصلنا إلى 7 تشرين الأول/ اكتوبر، ولم يترددوا مع نتنياهو في تمزيق الشعب من أجل الحفاظ على أنفسهم في موقعهم. نعم، من المهم أن نذكر أن عبارة "معاً سننتصر" لم تولد من فراغ، بل لأننا لم نعد معاً.

إن عدم رغبة رئيس الوزراء في مناقشة اليوم التالي لا ينفصل عن الشعور السائد لدى الجمهور – وفي إدارة بايدن – بأن الحرب أصبحت أداة في يد رئيس الوزراء وتم تسخيرها أيضًا لتأجيل نهاية حكمه. واليوم التالي لن يبشر بالخير بالنسبة له: فلجنة التحقيق الحكومية التي سيتم تشكيلها ستخصص قسماً كبيراً لرئيس الوزراء في كل تقرير تنشره. وإما أن تتقبل تماماً خط دفاعه بأنه "لم يكن يعلم". "، أو ترفضه. رئيس الوزراء الذي لا يعرف شيئًا ليس بالضرورة جيدًا أكثر من رئيس الوزراء الذي يعرف ولا يفعل شيئًا. حتى شركاؤه السياسيون، الذين ربطوا مصيرهم بمصيره، يفهمون ذلك جيدًا.

الانفصال عن الاسرائيليين يزداد سوءً

وهذا يزيد من حدة مسألة الشرعية التي يجب على الحكومة أن تستمر في قيادتنا، وقبل كل شيء، أن تستمر في قيادة الحملة. في تاريخ دولة إسرائيل، عرفت حروبها (باستثناء حرب الأيام الستة) بأنها خط الصدع بين الجمهور وزعيمه. اضطرت غولدا مائير إلى الاستقالة من منصبها إثر توصيات لجنة أغرانت بعد حرب يوم الغفران، وانهار مناحيم بيغن وعزل نفسه بعد حرب لبنان الأولى والاحتجاج الذي أشعلته، وكانت حرب لبنان الثانية بمثابة بداية الحرب. النهاية لإيهود أولمرت. كان الثلاثة مترددين في توديع منصب الرئيس، لكن في مرحلة ما أدركوا أن دورهم ومكانتهم وقيادتهم تتطلب منهم القيام بذلك.

نتنياهو ليس كذلك. إن ثباته في موقفه ورفضه المستمر والساخر لأي محاولة لتحميله المسؤولية، ولو جزئيا، عن أكبر كارثة في البلاد، يوضح ويشحذ قوة انفصاله عن الناس. وهو لا يزال يقدم نفسه باعتباره الشخص الوحيد القادر على قيادة إسرائيل – الآن وفي المستقبل – ويرفض النظر إلى الوراء ليرى أن عدداً أقل من المواطنين يعتقدون ذلك. ولا ينوي إطلاق سراحهم للتصويت من جديد على شرعيته.

وبمجرد قطع الاتصال، لن يتبقى لديك ما تخسره ولن يكون هناك توقف – وإلا فسوف تسقط. إن كل خطوة تقريباً اتخذتها الحكومة والشريعة في الأسابيع الأخيرة هي خطوة أخرى في فك الارتباط الكامل. من مناقشات الموازنة الوهمية التي تتناول «وزراء لا يكملون الشهر» وتحويل المليارات لأغراض لا علاقة لها بالحرب، مروراً بمناقشات تتحول إلى اتهامات توجه إلى رئاسة الأركان وتسريبها في وسطها من القتال ("عملية إطلاق نار لطيفة")، إلى رقصة وزير التربية والتعليم في مكان الهجوم في رعنانا ("حدث تعليمي فريد من نوعه")، وبالطبع الموقف المخزي المستمر لوزراء الحكومة تجاه أهالي المختطفين.

كل هذا يتطلب الاستنتاج بأن الحكومة فقدت الشرعية لمواصلة إدارة الحملة والبلاد في اليوم التالي. هذا ليس وقتا سهلا لقول ذلك، ولكن لسوء الحظ، ستأتي أوقات أكثر صعوبة. لا تملك إسرائيل امتياز الانتظار لليوم التالي، حيث تبذل الحكومة كل ما في وسعها لمنعه من الوصول. لقد فقدت شرعية القيادة، وينبغي السماح لقيادة أخرى بإعادة بنائها.

* * *

هآرتس: تستحق عائلات الجنود الإجابات

بقلم تسفي برئيل

في ايار/ مايو 1983، بعد نحو عام من اندلاع حرب لبنان، وبعد مقتل نحو 500 جندي فيها، قررت مجموعة من المواطنين تأسيس حركة "آباء ضد الصمت". والتقى ممثلوها بوزير الدفاع آنذاك، موشيه ارنتس، الذي أوضح لهم أنه يعارض بشدة انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان.

لم يقنع آرنس الآباء الذين واصلوا نضالهم حتى يونيو/حزيران 1985، ولم تقرر الحركة حلها إلا عندما انسحب الجيش الإسرائيلي من معظم أنحاء لبنان، لأنها اعتقدت أنها بذلك حققت أهدافها. ولم يكن هناك شيء أبعد من ذلك واستمرت الحرب، وقُتل جنود، وبلغت ذروتها بكارثة المروحية في فبراير/شباط 1997، والتي قُتل فيها 73 جندياً.

وبعد ثلاثة أشهر، تأسست حركة "الأمهات الأربع". النشاط العلني للأمهات والآباء الذين طالبوا بالانسحاب من لبنان لم يمر بهدوء. وقال قائد لواء جولاني العقيد شموئيل زكاي للجنود: "اتركوا كل الأوغاد الذين يتحدثون ضد البقاء في لبنان، اتركوا الخرق الأربعة، نحن جنود جولاني". وقُتل بعد ذلك بعامين بعبوة جانبية، حيث ادعى أن الحركات التي تؤيد الانسحاب الأحادي الجانب تعرض الجنود للخطر، لأنها تشجع السكان المحليين وحزب الله على حد سواء على العمل ضد الجيش الإسرائيلي. وستمر 13 سنة أخرى، والمئات المزيد من القتلى قبل أن تقرر الحكومة الانسحاب.

ومن المهم جداً أن نتذكر الخطاب العام المرير الذي دار في إسرائيل خلال حرب لبنان الأولى، لأن تصريحات مماثلة تُسمع اليوم ضد أفراد عائلات المختطفين الـ136، الذين يطالبون بإعادة أحبائهم إلى ديارهم. كما بدأت التحركات العسكرية تبدو وكأنها تكرار لتلك الحرب. مرة أخرى يتم الحديث عن "حزام أمني"، هذه المرة بين إسرائيل وغزة، عن الاستيلاء على محور

فيلادلفيا، ومرة أخرى يدوس مطلب "النصر الشامل" كل علامة استفهام وكل تشكك، بدعوى أنها لا تزيد إلا زيادة. وهو الثمن الذي تطالب به حماس مقابل إطلاق سراح المختطفين.

وسبق أن اتُهم أهالي المختطفين بـ"تزويد حماس بالأسلحة"، وأنه "ليس من حقهم الانتقاص من الحكومة التي تعمل ليل نهار لقيادة الحرب وتؤدي إلى عودة المختطفين"، كما تقول تالي غوتليب. تقول الكلمات. من المتوقع أن يصبحوا خلال فترة قصيرة أعداء للشعب، "أسمالاً" تمنع الجيش الإسرائيلي من الانتصار، أو على الأقل استكمال حملته الانتقامية في غزة. إنهم بالفعل يسيرون على الطريق الآمن الذي سينقلهم من غزة. من حالة "هدف حرب" إلى حالة الهجوم المعنوي الذي يقتل بسببه المزيد من الجنود.

أمس ، وبعد الحادث المروع الذي قُتل فيه 21 جندياً، قفز عدد جنود الجيش الإسرائيلي الذين قتلوا منذ بداية "المناورة البرية" إلى 219، وإلى 556 منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. في حرب لبنان الأولى، التي استمرت من عام 1982 إلى عام 1982، في عام 2000 قُتل 1216 جندياً، كما ورد أنه على مدار 107 أيام، قُتل 44% من إجمالي عدد الجنود الذين قتلوا في الحرب التي استمرت 18 عاماً في غزة وإسرائيل، وهي أرقام مثيرة للقلق وتنتظر رداً مدنياً مناسباً، مثل ما حدث في عام 2000. التي اندلعت خلال حرب لبنان.

لكنها تتردد. لأن إسرائيل انغلقت سريعاً، من دون فحص وتدقيق، من منطلق الثقة الكاملة بالقيادة التي قادتها إلى الكارثة في 7 تشرين الأول/أكتوبر، بمفهوم جديد، ذلك الذي يضمن لها القضاء على حماس، والأمن للمستوطنات المحيطة بها. إطلاق سراح المختطفين. نفس إسرائيل التي "خيبت أملها" في تشرين الأول (أكتوبر)، دخلت الآن في حالة سبات، وفي يدها مشروع قانون أمني مشكوك فيه. علمتنا حرب لبنان الثانية أنه لا يجوز للحركة الاحتجاجية أن تنتظر حتى تتوقف النار. لقد استوعب أهالي المختطفين هذا الدرس جيداً. والآن حان الوقت لكي يطرح أهالي الجنود أسئلة محددة ويصرون على الحصول على أجوبة حقيقية.

* * *

مسؤولون أمنيون ومدنيون إسرائيليون سابقون: يدا نتنياهو ملطخة بدماء قتلى 7 أكتوبر

ترجمة: موقع عرب 48

العريضة تطالب بإسقاط نتنياهو عن الحكم، وستنشر في الولايات المتحدة وتتوجه أولا وقبل أي شيء إلى الحلبة السياسية الأميركية: "نتنياهو غير مؤهل، جوهريا وأخلاقيا، لقيادة إسرائيل إلى الحرب، ويشكل خطرا داهما ووجوديا على الدولة"

دعت عريضة نُشرت اليوم، الجمعة، ووقع عليها 26 مسؤولا أمنيا إسرائيليا سابقا و17 مسؤولا في المجال المدني، إلى الإطاحة برئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، بسبب "إخفاقات الحرب" الحالية على غزة، واتهمته بأن "يديه ملطختان بدماء القتلى" الإسرائيليين الذين سقطوا في هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ونشر المحلل السياسي في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، ناحوم برنياع، عن هذه العريضة، وأشار إلى أنها ستنشر في الولايات المتحدة أيضا، في نهاية الأسبوع الحالي.

وبين الموقعين على العريضة رئيسا أركان الجيش الإسرائيلي السابقين، موشيه يعالون ودان حالوتس، ورئيسا الموساد السابقين، تمير باردو وداني ياتوم، ورئيسا جهاز الأمن العام (الشاباك) السابقين، ناداف أرغمان ويعقوب بيري، والمفتش العام السابق للشرطة، أساف حيفتس. كذلك وقع عليها ثلاثة فائزين إسرائيليين بجائزة نوبل.

ومعظم الموقعين على العريضة عبروا في الماضي عن آرائهم ضد نتنياهو قبل 7 أكتوبر، وبعضهم شاركوا في الاحتجاجات ضد خطة "الإصلاح القضائي" التي بادرت إليها حكومة نتنياهو بهدف إضعاف جهاز القضاء.

وأشار برنياع إلى أن "المسألة ليست قائمة أسماء الموقعين وإنما التوقيت: الاحتجاجات التي تم إدخالها إلى جمود عميق في 7 أكتوبر، تسعى إلى العودة إلى مركز الخطاب العام. والحجج تغيرت، والهدف لم يتغير". والعريضة موجهة إلى رئيس الدولة، يتسحاق هرتسوغ، ورئيس الكنيست، أمير أوحانا، "لكنها تتوجه أولا وقبل أي شيء إلى الحلبة السياسية الأميركية". وبادر إلى هذه العريضة جيرمي ليفين، المدير العام السابق لشركة صناعة الأدوية الإسرائيلية "طيفَع" الذي يحمل الجنسيتين الأميركية والإسرائيلية. وأضيفت إلى المقولة التي ترددت طوال الاحتجاجات ضد إضعاف القضاء، أن نتنياهو يسعى إلى هدم الديمقراطية، مقولة أخرى وهي أنه المذنب في إخفاق 7 أكتوبر. وجاء في العريضة أن "يديه ملطختان بدماء القتلى، وهو غير مؤهل، جوهريا وأخلاقيا، لقيادة إسرائيل إلى الحرب، ويشكل خطرا داهما ووجوديا على دولة إسرائيل."

ولفت برنياع إلى أن "هذه أقوال شديدة للغاية، وتأتي في ذروة حرب وفي أوج معركة في الكونغرس والرأي العام الأميركي حول مساعدات طارئة لإسرائيل. والرئيس بايدن يريد منح إسرائيل 14 مليار دولار، وهذا مبلغ هائل، وتحتاج إسرائيل إليه أكثر من أي مرة في الماضي."وأضاف أن "أعضاء في الجناح التقدمي للحزب الديمقراطي يؤخرون المصادقة بادعاء أن قنابل من صنع أميركا تقتل آلاف المدنيين في غزة. وناخبون شبان يهددون بالامتناع عن التصويت في الانتخابات بسبب دعم بايدن البالغ لإسرائيل."

وتابع أن أي رئيس أميركي لم يخش من أن دعمه لإسرائيل سيكلفه ثمنا في صندوق الاقتراع. "وحدث العكس: في سنة انتخابات خشي رؤساء من الدخول إلى مواجهة مع حكومات إسرائيل. وكان التخوف من فقدان تبرعات وفقدان ناخبين يهود في ولايات مركزية. وإسرائيل كانت محل إجماع. ولم يعد الوضع بهذا الشكل الآن"

ووفقا لبرنياع، فإن "نتنياهو، الرجل وكل ما يمثله، موجود في صلب النقاش. والعداء له في الخطاب الأميركي الداخلي يتجاوز النقاش حول الحرب. ومثل بوتين، هو يعتبر كبطل حزب واحد، الجمهوري، وكعبء في حزب آخر، الديمقراطي. ورفض نتنياهو المعلن للتداول في خطة بايدن لإنهاء الحرب يدفع المسؤولين في الإدارة إلى الاستنتاج أنه لا يمكن العمل معه. وبالنسبة لهم هم ليس مؤهلا. وفي المداولات الداخلية في البيت الأبيض يبحثون الآن عن طريقة للتحدث مع المؤسسة السياسية والرأي العام في إسرائيل فوق رأس نتنياهو." وخلص برنياع إلى أن "العريضة التي تدعو إلى إسقاط نتنياهو تحذر من الأضرار التي يلحقها بالعلاقات مع الولايات المتحدة. وستجد العريضة آذانا صاغية في البيت الأبيض."

* * *

صفقة أميركية إسر ائيلية تشمل تزويد الأخيرة بـ3 أسراب طائرات مقاتلة وكميات من الذخيرة

القناة 12 الإسرائيلية تفيد بأن تل أبيب توقع مع واشنطن على صفقة عسكرية ضخمة تشمل تزويد إسرائيل بثلاثة أسراب طائرات عسكرية مقاتلة F35) و F15وأباتشي (وكميات كبيرة من مختلف أنواع الذخيرة. فقد توصلت تل أبيب إلى اتفاق مع واشنطن حول صفقة عسكرية ضخمة تشمل تزويد إسرائيل بثلاثة أسراب طائرات عسكرية F35) و F15وأباتشي (وكميات كبيرة من مختلف أنواع الذخيرة، وذلك في خضم الحرب الإسرائيلية المدمرة على قطاع غزة، بحسب ما أفادت القناة 12 الإسرائيلية، مساء الخميس. وأوضحت القناة أنه جرى توقيع الصفقة التي تشمل عدد كبير من الطائرات وكمية ضخمة من

الذخيرة، خلال الساعات الـ24 الماضية في واشنطن، بواسط وفد من وزارة الأمن الإسرائيلية يتضمن رئيس شعبة التخطيط في الجيش الإسرائيلي، إيال هرئيل، وغيره من المسؤولين.

وتشمل الصفقة تزويد إسرائيل بسرب من الطائرات المقاتلة الحديثة "إف 35 - (F35) "مكون من 25 طائرة، وسرب من الطائرات المقاتلة "إف 15 إيه آي 25 - (F15 AI) "طائرة. كما تشمل الصفقة سرب من الطائرات المروحية الحربية "أباتشي"، يشمل 18 مقاتلة على الأقل، إضافة إلى تزويد الجيش الإسرائيلي بعشرات الآلاف من مختلف أنواع الذخيرة.

ويمتلك الجيش الإسرائيلي سربين فقط من طائرات الهليكوبتر "أباتشي" وهما السرب 190 والسرب 113، ويقومان بعمليات على مدار الساعة في غزة منذ بداية الحرب. وتمتلك إسرائيل سربين من طائرات "إف 35" التي تعتبر أكثر الطائرات الحربية تقدما في العالم، وهما السرب 140 والسرب 116، بالإضافة إلى السرب 117 الذي يشكل سرب لتدريب وتأهيل الطيارين على "إف 35." ويمتلك الجيش الإسرائيلي ثلاثة أسراب من طائرات "إف 15" المقاتلة وهي السرب 106 (F-15B/C/D) والسرب 133 (F-15A/B/D) والسرب 69(F-15I) ، وعادة ما يشمل كل سرب ما يتراوح بين 18 - 24 طائرة مقاتلة.

وذكرت القناة أنه "تم الاتفاق على تفاصيل الصفقة التي وقعت خلال اليوم الماضي، وسيتم تزويد إسرائيل بالطائرات في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك من المخزون الذي يتملكه الجيش الأميركي." وأضافت أنه "من المتوقع أن تصل الذخيرة إلى إسرائيل خلال أيام". ووصف مسؤولون في الوفد الإسرائيلي المتواجد في الولايات المتحدة الصفقة بأنها "دراماتيكية بكل ما تحمله الكلمة من معنى." وقالت القناة إن إسرائيل طالبت الولايات المتحدة بأن تمنحها "الأولوية في الإمدادات، نظرا لتطور الحرب (على غزة) واحتمال أن تتطور إلى حرب متعددة الجبهات."

وبحسب التقرير، فإن "الصفقة ستمنح إسرائيل نفسا طويلا هي في أمس الحاجة إليها في هذه المرحلة"، في إشارة إلى أنها قد توفر للجيش الإسرائيلي القدرة على التعامل مع صعوبات عملياتية على المدى الطويل.

* * *

مخاوف من انتفاضة ثالثة في الضفة الغربية بسبب تصرفات الاحتلال

ترجمة: موقع عربي 21

قالت صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية، إن هنالك مخاوف في أوساط الأجهزة الأمنية من اندلاع انتفاضة جديدة في الأراضي المحتلة، بسبب تصرفات دولة الاحتلال، والتضييق المستمر على الفلسطينيين. وأشارت الصحيفة نقلا عن ما وصفته بالمصادر الأمنية الرفيعة، إلى أن الجمود في قرار رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في موضوع الإذن بإدخال العمال الفلسطينيين من الضفة إلى إسرائيل، وإضعاف السلطة الفلسطينية، يقض مضاجع محافل الأمن، التي تحذر من أن اشتعالا في الضفة من شأنه أن يتفجر في سلسلة عمليات، ويصل حتى انتفاضة حقيقية.
ونقلت على لسان أحد المصادر رفيعة المستوى، قوله إن "جهات سياسية تعمل على التحريض، تدعو إلى إسقاط السلطة الفلسطينية، وتصر على منع عبور عمال فلسطينيين"، ما قد يؤدي إلى انتفاضة ثالثة.
وتابعت الصحيفة بأنه "منذ بداية الحرب والجيش الإسرائيلي يعمل في الأراضي المحتلة بشكل عدواني، مركز وعميق، وبشكل لم يشهد له مثيل منذ عملية (السور الواقي)." وتابعت بأنه "حتى الآن، أجريت بضع حملات واسعة استغرقت 40، 60 بل و70 ساعة في مخيمات لاجئين كجنين، نور شمس، طولكرم، وغيرها. مئات الفلسطينيين قتلوا، الآلاف اعتقلوا منهم، نحو 1500

من عناصر حماس، واستخدمت مُسيرات سلاح الجو إلى جانب آليات هندسية ثقيلة." وأكد أنه في أجهزة الأمن يخشون من أن إنجازات الحملات ستتبدد وتضيع هباء في غضون بضعة أشهر، دون خطوة تعزيز السلطة الفلسطينية. ولفتت إلى أن التخوف الأساس في جهاز الأمن هو من الاضطراب الذي يبدو ملموسا جيدا في الشارع الفلسطيني -بسبب الأقوال بأن السلطة لا يمكنها أن تكون شريكا، وبسبب غياب القرار في موضوع إدخال العمال- الذي من شأنه أن يتسبب بانفجار.

* * *

مسؤول إسرائيلي يحذر من "الإساءة" لدور قطر.. أهالي الأسرى ونتنياهو يتبادلون الاتهامات

حذر رئيس جهاز الموساد الإسرائيلي السابق، يوسي كوهين، من خسارة الدور القطري على إثر "إساءة نتنياهو للجهود القطرية"، فيما تبادل أهالي المحتجزين الإسرائيليين في غزة الاتهامات مع رئيس الحكومة حول المسؤولية عن تسريب التسجيل المسيء. ونقل موقع" والا "عن رئيس الموساد السابق يوسي كوهين قوله، إن "إساءة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو للجهود القطرية أمر محير، محذرا من أنه في حال الوصول إلى أزمة كبيرة مع الدوحة فقد تترك طاولة المفاوضات، وتصبح إسرائيل بدون وساطة فعالة." وقال كوهين، إنه أوصى في الأيام الأولى من الحرب على غزة بالحفاظ على العلاقات مع قطر ضمن أقصى قدر ممكن، مشيرا في الوقت نفسه إلى أنه نفذ تعليمات الحكومة حين كان على رأس جهاز الموساد، في إشارة إلى الأموال القطرية التي كانت تدخل لصالح المشاريع في قطاع غزة، بموافقة الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو.

ماذا قال نتنياهو في التسريب؟

وفي تسجيل مسرب من اجتماع مع أسر المحتجزين في غزة بثته القناة 12 الإخبارية العبرية قال نتنياهو: "لم تروني أشكر قطر، هل لاحظتم؟ أنا لم أشكر قطر. لماذا؟ لأن قطر، بالنسبة لي، لا تختلف في جوهرها عن الأمم المتحدة، عن الصليب الأحمر، بل إنها بطريقة ما أكثر إشكالية. ومع ذلك فإنني على استعداد للتعامل مع أي وسيط الآن يمكنه مساعدتي في إعادتهم إلى الوطن." وأضاف: "إن قطر لديها الوسائل للضغط على حماس، لماذا؟ لأنهم يمولونها"، معربا عن غضبه الشديد من قرار واشنطن تجديد اتفاق يبقي على الوجود العسكري الأمريكي في الدوحة مدة عشر سنوات إضافية.

اتهامات متبادلة

من جانبها، اتهمت عائلات الأسرى في قطاع غزة، الخميس، مكتب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بتسريب هجومه على قطر خلال اجتماع مغلق معهم. وقالت العائلات، في بيان: "ردا على الاتهامات الباطلة الموجهة للأهالي، فإنه يتم تسجيل جميع المحادثات في الاجتماعات مع رئيس الوزراء من جانب مكتبه ومعاونيه الجالسين في الاجتماع، بينما تم أخذ هواتف العائلات المشاركة في الاجتماع عند المدخل." وذكرت، "أن القرار بشأن تسريب المعلومات المتعلقة بالصفقة ووسطائها يعود إلى مكتب رئيس الوزراء."

وحذرت من أن "منح الرقابة الإذن بالنشر لهجوم نتنياهو على قطر، أمر خطير ويشير إلى فقدان السيطرة، وواجب مجلس الوزراء هو منع حدوث أزمة من شأنها أن تعرض حياة المختطفين للخطر." وأكدت عائلات الأسرى، "أن اختيار عدم تفعيل الرقابة على النشر وتعريض حياة الأسرى للخطر، بعد أن تم التخلي عنهم بالفعل يوم السابع من تشرين الأول/أكتوبر الماضي، يمثل جريمة."

بدوره، قال مكتب نتنياهو، إن أحد ممثلي أهالي المحتجزين هو المسؤول عن التسريب، نافيا تورط نتنياهو أو مكتبه في الأمر. وزعم المكتب أن إحدى الفتيات من أهالي المحتجزين كان لديها هاتف حين جرى الاجتماع مع نتنياهو، وهي من قامت بتسجيل

الاجتماع وتسريبه، لكن أهالي المختطفين قالوا إنه جرى سحب هواتفهم الشخصية قبل دخول قاعة الاجتماع.

* * *